



# دعوى تويو توسي ضدّ نشطاء مقاطعة «إسرائيل»: تجريمٌ للمقاطعة، وضربٌ لحرية التعبير



كنا، مجلة الآداب ومركز عائدون وحملة مقاطعة داعمي إسرائيل (لبنان) وحملة BDS، قد عقدنا، في الأسبوع الأول من حزيران ٢٠١٠ مؤتمراً صحافياً ضدّ فرقة بلاسيبو البريطانية القادمة من الكيان الصهيوني إلى بيروت. وبينما في مؤتمراً لماذا نطالب الشعب اللبناني والقاطنين في لبنان بمقاطعة هذه الفرقة. بعد عام ونصف العام عمد متعهد الحفلات السيد جهاد المر إلى رفع دعوى ضدنا. هذا الملف هو عرض لبعض ما كتب في هذا الموضوع، نبدأه بالمؤتمر الصحفي، وبالدهوى، ونهيه ببعض المقابلات التي جرت مع رئيس تحرير الآداب.



## بلاسيبو: لا أهلاً ولا سهلاً بكم في لبنان!

المؤتمر - سبب  
الدعوى

في ٥ حزيران ٢٠١٠ (ويا للمصادفة الغريبة!)، قدّمت فرقة بلاسيبو البريطانية لموسيقى الروك عرضاً موسيقياً في تل أبيب، وتحديداً على أراضي معرض تل أبيب وبحسب صحيفة الجيروزاليم بوست فقد حضر المهرجان ٧٠٠٠ مشاهد. ويوم الأربعاء، ٩ حزيران الجاري، من المقرر أن تعزف الفرقة في لبنان، وذلك في فوروم بيروت. فما هو اعتراضنا على هذه الزيارة، كلبانيين وفلسطينيين، بل (والأهم) كتناس يرفضون التمييز العنصري والاحتلال والظلم؟

(١) هناك فرقٌ أوروبية وأميركية متزايدة ترفض أن تقيم حفلاتها أو تلغي هذه الحفلات في الكيان الصهيوني رفضاً لجرائمه ضدّ الشعب الفلسطيني. ففي الشهور القليلة الماضية ألغى كلٌّ من كارلوس سانتانا وألفيس كوستللو (من بين آخرين) حفلاتهما هناك احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية. وفي الأسبوع الماضي ألغت فرقتان موسيقيتان، هما غوريلاز وكلاكسونز، عروضهما استنكاراً للمجزرة الإسرائيلية الأخيرة على أسطول الحرية ومثلهما فعلت فرقة ذا بيكسبير (التي كان من المقرر أن تقدّم عرضها في ٩ حزيران). هذا، وكانت مجرّة أسطول الحرية قد دفعت بالعديد من النقابات العمالية والأكاديمية، فضلاً عن مئات المثقفين والأكاديميين والكتاب، إلى مقاطعة الكيان الصهيوني أو المطالبة بذلك: فنقابات عمال الميناء السويديين قرّرت منع تحميل أو إفراغ حمولة أي سفينة إسرائيلية ترسو في موانئ السويد بين ١٥ و٢٤ حزيران. وطالبت الكاتبة الأميركية الشهيرة أليس ووكر بتبني حملة «مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها

وفرض العقوبات عليها» (بي. دي. أس) بوصف ذلك العمل واجباً أخلاقياً. ومثلها فعل الكاتب السويدي الشهير هينغ مانكل (الذي كان على أسطول الحرية)، والكاتب البريطاني المرموق إيان بانكس.

من الواضح أن بلاسيبو تعتبر المجازر وأعمال الظلم غير ذات صلة بعرضها الموسيقي وهذا ما لا نؤمن به، نحن أنصار مقاطعة «إسرائيل» في لبنان، بل نقول إن كل فرقة موسيقية (أو غير موسيقية) لا تكثر بالتمييز العنصري والاحتلال والظلم هي بالضرورة متواطئة في التغطية على الظلم، ومن ثم فهي غير مرحّبة بها في لبنان.

٢) إن جرائم إسرائيل لم تبدأ في ٣١ أيار ٢٠١٠ حين هاجمت دولة الكيان الغاصب أسطولاً يحمل المساعدات الإنسانية، فقتلت تسعة أشخاص وجرحت ثلاثة وأربعين آخرين وخطفّت مئات المدنيين وسرقت مساعدات تُقدّر بملايين الدولارات. بل إن جرائم إسرائيل ضدّ الفلسطينيين واللبنانيين والعرب عامة بدأت، كما نعلم، قبل عقود متتالية. ولقد سبق للمجتمع المدني الفلسطيني عام ٢٠٠٥ أن دعا إلى مقاطعة الكيان الصهيوني، واعتبر كل من يرفض ذلك متواطئاً مع الاحتلال والأپارتهايد، وساعياً إلى «تبييض» صفحة الجرائم الإسرائيلية. لذا يرفض الموقعون أن يعتبروا دولة إسرائيل العنصرية الصهيونية المحتلة كياناً «طبيعياً وعادياً» في المنطقة، ويرفضون أن يكون من الأمور «الطبيعية» أن تقوم فرقة ما بـ «جولة طبيعية» في «الشرق الأوسط». ولما كان عرض بلاسيبو مع الكيان الغاصب قد تقررت إقامته قبل عرضها في لبنان (على ما يبيّن موقعها الإلكتروني فضلاً عن الصحف)، فإنه كان ينبغي على منظمي عرضها في بيروت ألا يدعوها إلى لبنان أصلاً، لا أن يتباهى السيد جهاد المرّ، رئيس الجهة المنظمة، بأن أعضاء الفرقة يجلسون إلى جانبه في السيارة (السفير، ٢٠١٠/٦/٧). ولكن حتى لو كان عرض بلاسيبو أو أية فرقة أخرى قد تقررت أن يُعرض في «إسرائيل» بعد عرضه في لبنان، فقد كان لزاماً على منظمي عرضها في لبنان أن يلغوه، كما تفعل المؤسسات والمهرجانات الثقافية الفلسطينية التي تطالبنا جميعاً بذلك. على الفرق الموسيقية أن تختار: إما أن تعزف في لبنان، وإما أن تعزف في دولة الكيان الغاصب، لا في البلدين معاً. وعلى المنظمين في لبنان أن يدركوا ذلك هم أيضاً. إن التعامل مع هذه المسألة وكأنها أمر «عادي» أو «طبيعي» إنما هو انتهاك صارخ لقانون المقاطعة في لبنان.

لفرقة بلاسيبو، ولفوروم بيروت، نقول بالفم الملآن: لا تطبيع مع الأپارتهايد، لا تطبيع مع الاحتلال، لا تطبيع مع الجرائم ولفرقة بلاسيبو، ولفوروم بيروت، نقول جهاراً نهاراً: الأمر ليس «موسيقى فقط» إن التعامل مع الانتهاكات وكأنها أمر طبيعي هو قبول بها، وتواطؤ معها، تماماً كما كان الأمر في زمن الأپارتهايد في جنوب أفريقيا أما نحن فنرفضها ونشجبها، مثلما فعل ويفعل مئات الموسيقيين والنقائين والاكاديميين والرياضيين والعلماء في كافة أرجاء العالم.

الموقعون: مجلة الأدب، حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان، الحملة اللبنانية لمقاطعة الصهيونية، حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (لبنان)، مركز حقوق اللاجئين - عائدون.



## دعوى جهاد المرّ (مقتطفات - بلا تحرير)

الحكمة الابتدائية المدنية في بيروت المحترمة

استحضر مقمّم من المدعية: شركة تويو توسي ش.م.م. ممثلة بمديرتها السيد جهاد المرّ ( . )

المدعى عليهم: ١ - السيد سماح إدريس، رئيس تحرير مجلة الأدب؛ ٢ - «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان»؛ ٣ - «مركز حقوق اللاجئين - عائدون»؛ ٤ - «حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها».

### أولاً: في الوقعات:

١ - أن المدعى ابن عائلة عريقة ومعروفة وهو رجل أعمال ذات شهرة يتعاطى في مجال الإنتاج وتنظيم وترويج المهرجانات والحفلات الفنية ذات الطراز الرفيع ( . )

كما كان استقدم خلال صيف ٢٠٠٤ فرقة Placebo بلاسيبو البريطانية وهي من أهم فرق الروك العالمية التي لم تتعاط يوماً بالسياسة وقد نال حفلها في حينه نجاحاً باهراً كون لهذه الفرقة معجبون كثر في لبنان وفي البلاد العربية حيث تسجل مبيعات أسطواناتها منذ سنوات عديدة إقبالاً هاماً.



٢ - في مطلع العام ٢٠١٠، قام المدعي بصفته المذكورة أعلاه بالتعاقد مجدداً مع فرقة بلاسيبو من أجل إحياء حفل غنائي جديد في موقع الفوروم دي بيروت وذلك ليل الأربعاء الواقع فيه ٢٠١٠/٦/٩. ومن البديهي التوضيح بأن الإتيان بفرقة من هذا الطراز التي [كذا] تقوم بإحياء عدد وفير من الحفلات في أنحاء العالم كافة يتطلب حجزاً مسبقاً ويستدعي إتخاذ خطوات إعلامية وتقنية وإدارية ومارية لتحضير هكذا حفل (...).

٣ - بعد حجز الفرقة في الموعد المحدد، استحصلت الجهة المدعية من الوزارات والإدارات والدوائر الرسمية المختصة في لبنان، لاسيما مديرية الأمن العام على كل التراخيص والأذونات [كذا] والتأشيرات اللازمة لإحياء الحفل المذكور.

٤ - قبل بضعة أيام من تاريخ الحفل، تفاجأت الجهة المدعية بإقدام بعض الأشخاص على شن حملة إعلامية منمّطة تدعو إلى مقاطعة الحفل بداعي أن فرقة بلاسيبو قامت بإحياء حفل في فلسطين المحتلة وقد وظف هؤلاء الأشخاص كونهم ينتمون إلى جمعيات تحض على مقاطعة إسرائيل كل معارفهم في الوسط الإعلامي لإطلاق تلك الحملة ولحث الناس على مقاطعة الحفل.

٥ - وانعقد اجتماع بين عدد من الجمعيات وبعد الاجتماع، قرأ البيان الصادر بإسم الحاضرين رئيس تحرير مجلة الأدب السيد سماح إدريس، موجهاً الشتائم والاتهامات الكيدية لفرقة بلاسيبو متهماً إياها بالتواطؤ في التغطية على الظلم الإسرائيلي مؤكداً أنه غير مرحّب بها في لبنان وداعياً إلى مقاطعة الحفل. وبسؤال الصحفيين [كذا] عما إذا كان سيتم إتخاذ خطوات أخرى موجّهة ضد الحفل الموسيقي، أكد السيد إدريس أن كل الاحتمالات مفتوحة.

ملاحظة هامة: خلافاً لما جاء في تلك الحملة الإعلانية المضلّة، فإن تنظيم الحفل لم يخالف بأي شكل من الأشكال قانون مقاطعة إسرائيل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣ لأنّ هذا القانون قد حدّد بشكل علمي وموضوعي الأشخاص أو الهيئات المحظر عقد الاتفاقات معهم وهم حصراً الهيئات أو الأشخاص المقيمين [كذا] في إسرائيل أو المنتمين إليهم بجنسيتهم أو الذين يعملون لحسابها أو لمصلحتها. وإن هذا الوصف لا ينطبق إطلاقاً على فرقة Placebo كما أن الرسوم التطبيقي رقم ١٢٥٦٢ تاريخ ١٩٦٣/٤/١٩ المتعلق بتنظيم مقاطعة إسرائيل قد حدّد هيكلية جامدة وصرحة لتحديد الأشخاص المحظر التعامل معهم بحيث يقتضي على مكتب مقاطعة إسرائيل بإشراف وزير الاقتصاد الوطني أن يعدّ لوائح المحظورات التي تخضع لتصديق مجلس الوزراء بحسب المادة ٦ من هذا المرسوم. ولا بد أنّ مطلقاً هذه الحملة وهم من رجال القانون والصحافة والعلم على معرفة بدقائق هذا القانون وعدم مطابقتها على الحالة التي يناهضونها.

٦ - إلا أنّهم فسروا وأكروا قانون مقاطعة إسرائيل بشكل خاطئ ومشوّه وبنوا حملتهم على هذا الخطأ قائمة [كذا] على مغالطة قصدية لقراءة القانون إذ اعتبر السيد إدريس أن ما قاله في المؤتمر هو بمثابة إخبار للقضاء اللبناني بينما لا علاقة للقضاء اللبناني بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد.

٧ - من الهام التوضيح أنّ هذه الحملة المضلّة وما رافقها من تهديدات كلامية عنيفة أثّرت في الجمهور اللبناني بحيث أصبح يشاع بأن اضطرابات أمنية أو انفجارات محتملة قد تحدث أثناء الاحتفال مما أثار خوف الكثير من الشباب المؤيدين للحفل وأهاليهم، فامتنعوا عن الحضور مما ألحق بالجهة المدّعية ضرراً معنوياً ومادياً مباشراً وغير مباشر.

٨ - بالفعل، عندما أجرت فرقة بلاسيبو حفلاً موسيقياً سابقاً، حضر الحفل أكثر من خمسة آلاف شخص، بينما لم يحضر الحفل المقام في ٢٠١٠/٦/٩ سوى ألفي شخص بعد إندفاع العديد من الأشخاص إلى متاجر «فيرجين» للمطالبة بإعادة البطاقات المشتراة، متخوِّقين من حضور الحفل الموسيقي على أثر التهديدات والشتائم المبيّنة أعلاه.

٩ - تكبدت بالتالي الشركة المنمّطة «تويو توسي ش.م.م.» خسارة باهظة بلغت نحو ١٥٠,٠٠٠ د.أ. (مئة وخمسون ألف دولار أميركي) نتيجة الحملة العنيفة التي قام بها المدعى عليهم وشركائهم [كذا] والتي أدت إلى إمتناع مئات الأشخاص من حضور الحفل تحسُّباً لأي اضطرابات أو إنفجار.

## ثانياً: في القانون

١٠ - يتّضح ممّا تقدّم أن الأعمال التي إقترفها المدعى عليهم نجم عنها ضرراً [كذا] غير مشروعاً [كذا] بمصلحة المدعية فيتحمل المدعى عليهم كامل تبعه الأفعال التي ارتكبوها عملاً بأحكام المادة ١٢٢ وما يليها من قانون الموجبات والعقود.

١١ - ويتحمل المدعى عليهم كامل العطل والضرر عملاً بأحكام المواد ٢٦٠ حتى ٢٦٤ ضمناً من قانون الموجبات والعقود.

١٢ - يقتضي بالتالي على المدعى عليهم التعويض على المدعي عن الربح الفائت، إذ تهدف المسؤولية المدنية إلى إعادة التوازن الذي فقد بسبب الضرر الذي لحق بالمدعي وإعادة التضرّر إلى الوضع الذي كان يمكنه الوصول إليه فيما لو لم يقع العمل الضارّ كما جاء في المراجع التالية (...).

١٣ - يقتضي بالتالي تحديد التعويض على ضوء ما كانت ستحققه المدّعية من أرباح لولا الحملة والأفعال التي ارتكبتها المدّعي عليهم، والخسارة تبلغ ٣٠٠٠ (ثلاثة آلاف) بطاقة بثمن متوسط ٥٠ د.أ. أي ما يوازي ١٥٠.٠٠٠ د.أ. (مئة وخمسون ألف دولاراً أميركياً).

١٤ - ويشمل أيضاً التعويض المعنوي إذ أدّت الأفعال التي ارتكبتها المدّعي عليهم إلى المس بسمعة المدّعية ومديرها ووضعها في السوق وصورتها لدى الجمهور.

١٦ - يترتّب بالتالي للمدّعية بذمة المدعي عليهم:

- الربح الفائت ١٥٠.٠٠٠ د.أ.

- التعويض عن الأضرار اللاحقة بسمعة المدّعية ٣٠.٠٠٠ د.أ.

لهذه الأسباب، وللأسباب التي ستدلي بها فيما بعد، وللأسباب التي تراها محمّتكم الموقرة عفواً، تطلب المدّعية إبلاغ الاستحضار الحاضر من المدّعي عليهم ومن ثم عقد جلسة محاكمة ليصار بنتيجتها إلى إصدار الحكم. ١ - بإلزام المدّعي عليهم بالتكافل والتضامن فيما بينهم بتسديد مبلغ ١٨٠.٠٠٠ د.أ. (مئة وثمانون ألف دولار أميركي) للمدّعية. ٢ - باحتساب فائدة بمعدل ٩٪ تسري من تاريخ هذا الاستحضار وحتى الإيفاء الفعلي والكامل وتضم للأصل كل ستة أشهر ٣ - في مطلق الأحوال، تضمين المدّعي عليهم بالتكافل والتضامن الرسوم والمصاريف كافة وأتعاب المحاماة.

مع الاحتفاظ بكل حقّ وتفضلوا بقبول الاحترام

عن المحامي نبيل مخلوف، المحامية رينيه عساف



## عريضة من حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان

نحن، أعضاء «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان»،

وتبعاً للدعوى المقدّمة ضدّنا وآخرين من قبل شركة تويو توسي ش.م.م ممثّلة في مديرها السيّد جهاد المرّ على خلفيّة الدعوة الموجهة منا لمقاطعة الحفل الغنائي لفرقة بلاسيو في حزيران ٢٠١٠ احتجاجاً على مواقف الفرقة المذكورة المعلن عنها في إسرائيل غداة المجزرة المرتكبة ضدّ ناشطي «أسطول الحرية».

فإننا جنّنا نعلن تضامناً وتكاتفنا الكاملين في المرافعة والمدافعة في هذه الدعوى القضائية، التي سنتعامل معها على أنها منبرٌ جديدٌ وفرصةٌ جديدةٌ لتعزيز حملتنا لمقاطعة الجهات المؤيِّدة والداعمة للاستبداد والعنصرية الصهيونيّين، ولتكريس حقنا في التعبير وفق ما نراه مناسباً خدمةً لهذا الهدف الإنسانيّ والوطنيّ. كما نتضامن في المناسبة نفسها مع الأصدقاء المدّعي عليهم معنا، وعلى رأسهم سماح إدريس ومجلة الأراب و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون»، فضلاً عن أعضاء «حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها».

ربما استُخدم القضاء أحياناً لقمع الأصوات الحرة ولتكريس هيمنة هذا أو ذاك. القضاء سيكون من خلال هذه الدعوى، قبل كلّ شيء، منبراً لتعزيز قيم العدالة والحرية في مواجهة الظلم والاستبداد.



اللجنة الوطنية للمقاطعة في فلسطين: الدعوى القضائية ضدّ أنصار مقاطعة إسرائيل في لبنان تخدم الاحتلال الإسرائيلي

فلسطين المحتلة، ٢٥ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١١ - تستنكر «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» الدعوى المقدّمة ضدّ د. سماح إدريس ومجلة الأراب، و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون»، فضلاً عن أعضاء «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» و«حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها



وفرض العقوبات عليها،» من قبل شركة تويو توسي ش.م.م في لبنان ممثلةً في مديرها السيد جهاد المر. كما ندعو إلى إسقاط هذه الدعوى على الفور، لكونها في النهاية تخدم مصالح إسرائيل في تقويض حملة المقاطعة التي باتت شكلاً رئيساً من أشكال المقاومة المدنية للاحتلال والأپارتهايد الإسرائيلي، وبالذات لكون الحملة تنمو باطّراد في لبنان وحول العالم.

تأتي هذه الدعوى إثر توجيه المدعى عليهم دعوةً إلى مقاطعة الحفل الغنائي لفرقة پلاسيبو في حزيران ٢٠١٠ احتجاجاً على إحياء الفرقة المذكورة حفلةً موسيقيةً في تل أبيب في ٥ حزيران ٢٠١٠، في خرق واضح للمقاطعة الثقافية لإسرائيل التي دعا إليها المجتمع المدني الفلسطيني ويؤيدها عددٌ هائلٌ من كبار نجوم الموسيقى والفنّ في العالم، واحتجاجاً على مواقفها المعلنة في إسرائيل والتي دافعت فيها عن المجزرة الإسرائيلية المرتكبة ضدّ ناشطي «أسطول الحرية»، ما أهان مؤيدي حقوق الإنسان في بلدانٍ عدّة.

وتعتبر «اللجنة الوطنية للمقاطعة» أنّ الدعوى المقدّمة أمام المحكمة التجارية في بيروت هي محاولةٌ للتحويل ضدّ نشطاء المقاطعة وحقوق الإنسان الذين اختاروا نهج المقاومة السلمية في مواجهة الاحتلال والأعتداءات الإسرائيلية على الشعبين اللبناني والفلسطيني، ومحاولةٌ للحدّ من حريّتهم في التعبير وإبداء الرأي، ولإسكات أصواتهم.

وتذكر اللجنة أنه في أعقاب الهجوم على أسطول الحرية لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، قامت مجموعتا كلاكسونز وغوريلاز (Klaxons and Gorillaz) بإلقاء حفلاتهما التي كانت مقرّرةً في إسرائيل بسبب مهاجمة إسرائيل للأسطول. وعلقت ذا بيكسيز (The Pixies) الأمر نفسه. والأكثر أهميةً من ذلك هو قيام نجوم من هوليبود، مثل ميغ ريان ودستين هوفمان، بإلقاء حضورهم إلى مهرجان القدس السينمائي لعام ٢٠١٠ في أعقاب الهجوم على سفن أسطول الحرية (١)

وقبل مهاجمة إسرائيل أسطول الحرية، أعرب المغني البريطاني إلفيس كوستيلو، إثر إلقاءه حفلاتٍ له في إسرائيل، عن قلقه من أن يُعتبر تقديمه عرضاً موسيقياً في إسرائيل بمثابة «عملٍ سياسيٍّ» يمكن أن يهين أولئك الذين يستنكرون «تعرّض المدنيين الفلسطينيين إلى المزيد من التخويف والإذلال [على يد إسرائيل]، وإلى ما هو أسوأ بكثير» (٢) وقد صرّح روجر واترز، مغني فرقة بينك فلويد Pink Floyd، أنه قرّر مقاطعة إسرائيل وعدم الأداء فيها إثر زيارته للضفة الغربية وجدار الفصل العنصري. (٣)

وفي شهر أيلول ٢٠١١، أعلنت المغنية العالمية ناتاشا أطلس أنها لن تغني في إسرائيل «حتى يزال الأپارتهايد الرسمي نهائياً». وقد قرّرت أنّ مقاطعتها لإسرائيل ستكون احتجاجاً أقوى ضدّ هذه الحكومة من إحياء حفلٍ مناهضي سياسات الدولة في إسرائيل (٤)

بالمقابل، سخر السيد جهاد المر موارده وإعلامه وقناة الـ MTV ساعياً إلى كمّ الأفواه وشرعنة التطبيع وتسويق مقولة فصل الفنّ عن الاحتلال وسياسة الفصل العنصري الإسرائيلي. وها هو اليوم يسعى إلى الشيء نفسه من خلال الدعوى القضائية المشار إليها أعلاه. إنّ خرق فرقة پلاسيبو للمقاطعة الثقافية، واتخاذ قائدها موقفاً سياسياً يدافع عن جرائم إسرائيل، هو موقفٌ سياسيٌّ بكلّ تأكيد، وهو تواطؤٌ لا جدل فيه يخدم أهداف إسرائيل الدعائية.

ولأنّ أحد أركان الفصل العنصري الإسرائيلي هو أن يتمكن الإسرائيليون من الاعتداء على حقوق الفلسطينيين واللبنانيين وغيرهم من الشعوب العربية ومن ثم أن يحضروا وأن يستمتعوا بحفلات الفرق العالمية، فإنّ «اللجنة الوطنية للمقاطعة في فلسطين» تناشد منظّمي الحفلات في لبنان وفي باقي الدول العربية أن يتأكدوا من خلوص سجلّ الفرق التي يدعونها من حفلات لها في إسرائيل أو من مشاريع حفلات مستقبلية، إسهاماً في جهود حركة المقاطعة العالمية، وتأكيداً للنضال السلمي من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكلّ الأراضي العربية المحتلة ومن أجل حقّ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

١ - <http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=1291>.

٢ - "Elvis Backs The Boycott," 18 May 2010, <http://www.palestinemonitor.org/spip/spip.php?article1408>.

٣ - Roger Waters, "Tear Down that Israeli Wall," **The Guardian**, 11 March 2011, <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/mar/11/cultural-boycott-west-bank-wall>

٤ - "International star Natacha Atlas announces Israel boycott," 28 September 2011, <http://electronicintifada.net/blog/ali-abunimah/international-star-natacha-atlas-announces-israel-boycott>

إن محاولة ترهيب ناشطي مقاطعة إسرائيل في لبنان ستبوء بالفشل لأنها تضع الربح فوق حقوق الإنسان وفوق القانون الدولي، ولأنها - بغض النظر عن النوايا - تُخدَم الأهداف الإسرائيلية الرامية إلى كسر شوكة المقاطعة في لبنان، ما يضعها في تناقض مع شرفاء لبنان وفلسطين بل والأمة العربية كلها. كما تدعو «اللجنة الوطنية للمقاطعة» جميع حلفائها في المجتمع المدني العربي والدولي إلى ممارسة الضغط الأخلاقي الفعال من أجل إسقاط هذه الدعوى المشبوهة ولحماية حقوق الناشطين اللبنانيين المدافعين عن كرامة لبنان ومنعته.

ملاحظة: تمثل «اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» تحالفاً فلسطينياً عريضاً لمعظم القوى والنقابات والمؤسسات في المجتمع المدني الفلسطيني. الأرضية المشتركة للجنة هي «نداء المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، الذي تُمكن قراءته على الرابط التالي: <http://www.bdsmovement.net/?q=node/52#Arabic> تضم «اللجنة الوطنية للمقاطعة» تحالف القوى الوطنية والإسلامية، جميع الاتحادات النقابية الفلسطينية، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، التحالف العالمي لحق العودة، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والعديد من الائتلافات والاتحادات والشبكات والحملات الأخرى التي تمثل الغالبية الساحقة من المجتمع المدني الفلسطيني.



### لقاء تضامني مع سماح إدريس وجمعيات «المقاطعة» ضد دعوى جهاد المر

إثر الدعوى القضائية التي رفعها رجل الأعمال جهاد المرّ ضدّ رئيس تحرير مجلة الآداب سماح إدريس وعدد من الجمعيات الداعية إلى مقاطعة إسرائيل والشركات الداعمة لها، على خلفية الاعتصام ضدّ حفل فرقة الروك البريطانية بلاسيبو في بيروت، أقيم مساء أول من أمس لقاءً تضامنيّ مع إدريس والجمعيات المذكورة في مركز توفيق طيّارة. وأعرب «المتضامنون المؤيّدون للقضية الفلسطينية» المشاركون في اللقاء عن دعمهم للمقاطعة، ووقّعوا ورقة أعدّها المحامي نزار صاغية، تؤكد التضامن مع إدريس ومجلة الآداب التي يترأسها، بالإضافة إلى «مركز حقوق اللاجئين - عائدون» وأعضاء «حملة مقاطعة إسرائيل»، وضرورة أن يكون القضاء «منبراً لتعزيز قيم العدالة والحرية».

وكان المرّ، في دعواه القضائية، قد حمّل المدعى عليهم مسؤولية خسارته مبلغاً قدره مئة وثمانون ألف دولار أميركي، جزاءً لتنظيم اعتصام مناهض لإقامة حفل بلاسيبو، في فوروم دو بيروت .. علماً أنّ بلاسيبو زارت لبنان بعد مرور أربعة أيّام على إحيائها حفلاً غنائياً في تل أبيب، وقد تخلّلت الزيارة تصريحاً لعضو الفرقة براين مولكو أعلن فيه «دعمه لإسرائيل».

واعتبر إدريس خلال اللقاء أنّ «مُنتج الحفلة تنبّه، بعد سنة، إلى الخسائر المالية التي يدعي أنها نتجت من المبادرة المعادية للتطبيع الثقافي مع إسرائيل، فقرر التحرك ضدّ تلك الحملة الكيدية والمضلّة، كما يصفها». ولفت إدريس إلى أنّ «المدعى يستند إلى حجة أساسية، هي أنّ المخالفات التي يلحظها قانون مقاطعة إسرائيل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣ لا تنطبق على حفلة بلاسيبو، كما يلاحظ أنّ فرقة الروك الشهيرة لا تتعاطى السياسة».

وحاولت السفارة الاتصال بالمرّ لمعرفة خلفيات الدعوى، إلّا أنّها لم تحصل على جواب، على الرغم من إيصال رسالة له عبر مسؤولة مكتبه.

وكان ناشطو حملات المقاطعة قد أعادوا نشر فيلم وارد على موقع يوتيوب، يتضمّن مقتطفاتٍ من المقابلة التي أجراها مولكو، ويقول فيها لمراسل إحدى المحطّات الإسرائيلية «كلّ ما أفعله هنا في تل أبيب هو أكل الحمّص، وأتمتّع بطقسها الرائع». وعندما مازحه المراسل قائلاً: «من المهمّ أن تحصل إسرائيل على الدعم هذه الأيام»، ردّ مولكو «نعم، أعتقد ذلك... وخصوصاً لمن قرّر ركوب البحر»، غامزاً من قناة الناشطين في أسطول الحرية. وكان حفل بلاسيبو قد أقيم في تل أبيب بعد مرور أيّام على الجريمة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية بحق السفينة التركية مرمرة.

وعن ادّعاء المرّ أنّه مُني بخسارة قدرها مئة وثمانون ألف دولار من ثمن البطاقات نتيجةً [لما زعم أنه] تخوّف الجمهور من تنفيذ اعتداء على الحفل، قال إدريس: «ممتاز. لأننا نريد لكلّ من يدعم إسرائيل أن يخسر معنوياً واقتصادياً». واعتبر أنّ هذه الدعوة هي باب لإحياء فكرة المقاطعة الثقافية والفنية والأكاديمية.



بدوره، سأل النائب السابق نجاح واكيم خلال اللقاء: «كيف لم ينتبه القضاء اللبناني إلى ما فعله جهاد المرّ لجهة التعاطي مع جهة تؤيد العدو الإسرائيلي؟». أما المحامي ألبير فرحات فأكد أنّ «علينا ألا ننسى أننا في حالة حرب مع إسرائيل»، داعياً إلى «ملاحقة جهاد المرّ ورئيس فرقة بلاسيبيو، لأن المرّ تعامل مع العدو، والثاني دعمه». كما طالب المحامي والوزير الأسبق عصام نعمان بـ «التذكير المستمرّ بفقرة التزام لبنان بمقاطعة إسرائيل»

السفير، ٢٠١١/١٠/٢١



## دعوى المال ضد المقاومة

خريستو المرّ

أقام السيّد جهاد المرّ دعوى على الدكتور سماح إدريس (رئيس تحرير مجلة الأراب)، وعلى «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان»، و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون»، و«حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (بي. دي. إس)»، بتغريمهم مائة وثمانين ألف دولار أميركي بحجة قيامهم بحملة ضد فرقة بلاسيبيو التي استقدمها المرّ إلى بيروت في حزيران ٢٠١٠. ذلك أنّ تلك الدعوة إلى المقاطعة أضرت، بحسب السيّد المرّ، بنسبة الحضور. الجدير ذكره أنّ بلاسيبيو فرقة موسيقى بريطانية كانت قد أحييت حفلاً في تل أبيب، بعد مجزرة أسطول الحرية (٩ شهداء وعشرات الجرحى)؛ وصرّح مغنيها الأساسي، بريان مولكو، ردّاً على سؤال صحفي إنّ كان ينبغي دعم إسرائيل في تلك المرحلة. «نعم، أفترض ذلك إذا قرّرت أن تركب البحر»، مشيراً بذلك إلى أنّ الخطر في رأيه يكمن في أسطول الحرية، وداعماً - من ثم - حملة الانقضاء على الأسطول وقتل مناضلين عزّل.

إنّ الإطار الذي تأتي به دعوى المرّ لا يجعل منها دعوى عادية بين فريقين، إنها، ببساطة، محاولة لتكميم أفواه المحتجين على دولة التمييز العنصري الإسرائيلي والداعين إلى المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية والثقافية لدولة عنصرية تسعى إلى الهيمنة... وهي دولة عدوّ للبنان في جميع الأحوال!

إنّ الموضوع المطروح لا يتعلّق فقط بحرية التعبير، ولا بحرية الأعمال، ولا بغيرها من الحريات؛ بل يتعلّق أساساً بحياة البشر، ويعيشهم أحراراً كراماً. فمن المعروف أنّ الإنسان ليس «حراً» أن يقتل غيره؛ كما أنّ حرية الإنسان لا تستقيم عندما يكون تصرفه جرائمياً، أو داعماً لجريمة، أو متغاضياً عن وقوع جريمة، ومشجعاً بالتالي على تكرارها. قد يكون كثيرون في بلد مثل لبنان، يُستباح فيه القانون كل يوم من طرف طبقة سياسية فاسدة، قد تعودوا الجريمة؛ لكن هذا لا يجعل من الجريمة أمراً مقبولاً

بناءً عليه، فإنّ فرقة بلاسيبيو - ولا يهمننا هنا مدى رقي الفنّ الذي تقدّمه - لم تتغاضَ فحسب، من خلال تصريحات مغنيها الأساسي، عن جريمة إسرائيلية موصوفة، بل هي قلبت الموازين أيضاً. فصنعت من المجرمين (أي المعتدين الإسرائيليين المسلّحين) ضحايا، ومن الضحايا (الناشطين السلميين في عرض المياه الدولية) مجرمين. أي إنّها كانت تسيّر عكس كلّ الحسّ الإنساني منذ ما قبل حمورابي، المشرّع الشهير، ومنذ ما قبل موسى إنّ تصرف بلاسيبيو، المتجسّد بتصريح برايان مولكو، منافٍ لكلّ القواعد الأخلاقية، وهو بمثابة تشجيع مجرم على متابعة جرائمه. وأمام ذلك، ليس بمقدور من يملك أذن حسّ إنساني أن يقف مكتوف اليدين، وأن يفصل اصطناعياً بين موسيقى وأغاني فرقة بلاسيبيو من جهة، وبين تصريحاتها الداعمة لقتل أناس عزّل، والمستهترة بحياة الفلسطينيين، من جهة أخرى بكلام آخر، لا يمكن الفصل بين عنصرية مغني بلاسيبيو التي تفوح من تصريحاته، وبين الأغاني التي تقدّمها الفرقة.

إنّ الاحتجاج الذي ساقته المجموعات المناهضة لدولة الفصل العنصري الإسرائيلي، وستتابعه مهما كانت نتائج الدعوى المقامة عليها، ينطلق من مسلمة واضحة: هي أولوية حياة الإنسان وكرامته على «حرية» تصرف مجرم قتل ويسعى إلى القتل!

ولهذا فإنّ أصحاب هذا الاحتجاج يدعون إلى موقف حازم لضرب مصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وسحب الستار الثقافي والأكاديمي الذي تستر بهما إسرائيل عورة لأخلاقيتها وهدفهم من ذلك: الدفاع عن الشعب الفلسطيني، والأمانة لكونهم بشراً لم يتحوّلوا إلى ماكينات جني مال وپرستيج.

♦ - أستاذ جامعي في الجامعة الأميركية في الكويت وجامعة يورك - كندا

إنَّ الفلسطينيين يخضعون منذ ثلاثة وستين عاماً لاحتلال دولة عنصرية تميّز بين يهودي وغير يهودي. وهم يتعرّضون، إضافةً إلى القتل، لشتّى صنوف الإذلال، والتنكيل، وتهديم المنازل، وتجريف الحقول، والاعتقال، والعزل بواسطة حائط الفصل العنصري الذي أقرّت محكمة العدل الدولية بأنه - كما كلّ بناء إسرائيلي في الضفة وغزة والقدس الشرقية - غير مشروع. ويتعرّض الفلسطينيون أيضاً لسياسة قضم متزايدٍ للأراضي، وتسارع للاستعمار (الاسم الحقيقي لك «استيطان») وغزّة، بالذات، تتعرّض لحصار قاتلٍ بحيث لا يدخلها من حاجات السكّان إلّا ما يكفي لمنع حدوث مجاعة، على ما صرّح ريتشارد فالك، المقررّ الخاصّ للأمم المتّحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة.

إنّ دولة كهذه تنبغي مواجهتها انطلاقاً من كلّ المبادئ الإنسانيّة التي قامت عليها البشريّة. وكان من الأسلم أخلاقياً للسيد المرّ أن يلغي بنفسه تلك الأمسية في بيروت، بدلاً من أن يحاول تبرير أسباب استمرارها، أو الزعم أنّ بلاسيو «لم تتعاط يوماً بالسياسة» (بحسب الدعوى). وهو يمكنه اليوم، قبل الغد، أن يسحب الدعوى الشائنة التي أقامها ضدّ الدكتور سماح إدريس ورفاقه.

أخيراً، ومن وجهة نظرٍ مسيحيّة، وهي الديانة التي ينتمي إليها المرّ، فإنّ مواجهة إسرائيل تعني أمرين: (١) تحمّل مسؤولية الإيمان المسيحي الذي يتحور حول المسيح الذي وُعد نفسه بالمستضعفين، (٢) السعي إلى إقامة العدل انطلاقاً من مقتضيات المحبة. والأمران يقتضيان مقاومة الصهيونيّة كتيارٍ يتخذ غطاءً الإيمان الإبراهيمي، فيدعو باسم الله، فيما هو يعبد الشوفينيّة والعنصريّة والتسلط.

إنّ حركة المقاطعة هي أحد أبرز وجوه مقاومة الصهيونيّة. وستبقى المقاطعة حتّى تسقط الصهيونيّة... وستسقط!

الكويت



## تضامناً مع ناشطي مقاطعة «إسرائيل» وداعميها (رسالة إلى المؤتمر التضامني)

تحيةً وتضامناً من عمان

لطالما شكّل مقاومو التطبيع ودعاة المقاطعة هدفاً لقوى وأفراد وحكوماتٍ تريد إخضاع إرادة الناس وإعادة تشكيل وعيهم من خلال ترويح نسخة مزوّرة من التاريخ، ومفهوم مشوّم للعدالة يريدنا أن نقرأ بشرعية قيام الكيان الصهيوني على جزء من أرضنا، ونقرأ لاحقاً بكلّ التبعات الأخلاقية والقانونية والتاريخية المترتبة على ذلك.

مقاومة التطبيع والمقاطعة هما من الأدوات الأولى لاستمرارية نضالنا من أجل العدالة. وحملتكم، حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان، شكّلت علامة بارزةً عربيّاً، باعتمادها على المعلومات الموثقة، ونشاطها الفعلي على الأرض، بالإضافة إلى إصدارها مجموعةً من الأدبيات المهمة التي لا تزال نعتمد عليها حتى اليوم. إنّ حملتكم هذه هي من أهمّ الحلقات التي سيحقّق من خلالها مشروع العدالة ذاك

إنّ القضايا في المحاكم والتضييق والسجن والملاحقة - رغم عسفتها وقمعيّتها - تؤشّر على مسألتين: (١) مدى التأثير الذي تحمّله ما قد يُظنّ أنه «أمورٌ بسيطة» مثل حملات المقاطعة أو نشر المعلومات عن المطبّعين وداعمي «إسرائيل». (٢) مدى الفراغ الذي يتمتّع به الطرف المقابل الذي يبحث عن مصالح ذاتية وأنانية تافهة أمام قضية كبرى مثل مواجهة المشروع الصهيوني.

إنّ حملتكم في لبنان، وجهودنا المستمرة في الأردن لمقاومة التطبيع، واقتحام المنتفضين المصريين للسفارة «الإسرائيلية» في القاهرة، ورفض البطولة الجزائرية في المصارعة مريم بن موسى والبطلة التونسية في المباراة عزّة بسباس النزّال أمام لاعبات من «إسرائيل» في المباريات النهائية لهما على الميدالية الذهبية في بطولة العالم للرياضتين مؤخراً، ومواجهة الجمهور الإسباني لنادي كرة السلة الإسرائيلي «مكابي تل أبيب» بهتاف «إسرائيل قاتلة» ورفع الأعلام الفلسطينية في أرجاء الملعب... إنّ كلّ ذلك وغيره يُثبت أنّ القضايا التي حُفها مطالبون لا تموت، وأنّ القضية الفلسطينية تحديداً ليست قضية فلسطينيين وحدهم، بل هي قضية كلّ باحثٍ عن العدالة ومدافعٍ عنها، وأنّ برنامج المقاطعة ومقاومة التطبيع هو برنامج أخلاقي ومشروع وضروري.

❖ - طبيب أسنان وناشط من الأردن





إن القضية المثارة في المحكمة بحكم هي اعترافاً مباشراً بتأثيركم الكبير، وكشف عن عجزٍ وصغرٍ من قاموا برفعها. برافو كبيرة لكم - أحسنتم صنعا! نضالكم أتى أكله.

عمان



## عجائب لبنانية

تحوض «إسرائيل» اليوم معركةً حرجةً تبدو وكأنها على وشك خسارتها، هي معركة نزع الشرعية. تشكل حركة BDS، أي المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على الكيان الصهيوني، رأس حربة هذه المعركة. وقد أثبتت المقاطعة فعاليتها في وقت سابق، حيث تم تحقيق عدد من الإنجازات النوعية في فلسطين وفي سائر بلدان العالم، منها انسحاب عدد من الفنانين من حفلات موسيقية في «إسرائيل». من الدلائل على نجاح هذه المقاربة القانون الذي أقره أخيراً الكنيست الإسرائيلي، والذي يعاقب كل من يدعو إلى مقاطعة «إسرائيل». هذا القانون أثار جدلاً في الأوساط الحقوقية العالمية والإسرائيلية، ولم تستطع حكومة العدو تطبيقه بفعالية حتى الآن خوفاً من الارتدادات السلبية على الصورة (الزائفة) للكيان.

في لبنان نحن منشغلون بالتصويت لمغارة جعيتاً لوضعها على لائحة عجائب الدنيا. من غير المفهوم كيف وقع الخيار على جعيتاً وعدنا عجائبٌ وغرائبٌ تتحدث المنطق، وقد تنال اللقب بالإجماع العالمي. فما هو رجل أعمال لبناني يقاضي ناشطين لبنانيين لأنهم تجرأوا على رفع صوتهم ضد الفرقة الموسيقية البريطانية بلاسيبو، التي أتت إلينا مباشرة بعد حفلتها في تل أبيب، وكان قائدها قد أعلن صراحة دعمه للكيان الصهيوني بعد أيام من المجزرة التي نفذها جيش العدو على أسطول الحرية

دعوة مرفوعة على ناشطين وطنيين يحتجون على التطبيع مع الكيان الذي يقتل أهلنا ويدمر بلادنا، قيل بها القضاء اللبناني، في الوقت الذي يتردد فيه القضاء الإسرائيلي في قبول القضايا المرفوعة ضد ناشطي المقاطعة في إسرائيل! دعوة - وهذه أغرب الغرائب وأعجب العجائب - ترتكز على القانون اللبناني الذي ينص على مقاطعة إسرائيل في محاولة لتجريم هذه المقاطعة! قد يكون هذا البلد الوحيد في العالم الذي يخضع فيه الطلب السلمي لمقاطعة العدو إلى محاكمة قانونية. ألا يستحق ترؤس لائحة عجائب الدنيا؟

الأخبار، ٢١/١٠/٢٠١١



## سماح إدريس لوقع المنار: معركتنا مقاومة مدنية مستمرة ضد التطبيع

ثقافة مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني تتنامى بإطراد في معظم دول العالم، حيث نشهد تحولاً ملحوظاً من كبار المفكرين والمثقفين، الذين رأينا بعضهم في لبنان، أمثال نعموش تشومسكي ونورمان فينكلستين بل هي بدأت تنسحب على نجوم الموسيقى والغناء الكبار. وحده لبنان، المليء بالتناقضات، يفاجئنا دوماً بأناس مصرين على رؤية الأمور من منظار ثقافي مغاير يأخذ بهم إلى طريق أبعد ما يكون عن روح الوطنية التي يتغنون بها ليل نهار وهو يفاجئنا في هذه الأيام بقضية «قانونية» تُرفع في وجه تيار ناشط ضد التطبيع. وأين؟ في بلد المقاومة التي مرغمت أنف «إسرائيل» بالوحل، ومنه بدأت تشع أنوار الحرية الإنسانية بمعانيها الأرقى.

فقد تلقى رئيس تحرير مجلة الأراب سماح إدريس، منذ أسابيع، إشعاراً بتبليغ من محكمة التجارة في بيروت، بدعوى قضائية مرفوعة عليه وعلى ثلاث جهات أخرى من شركة «تويو توسي» ممثلة في مديرها جهاد المر الدعوى المؤرخة في ٢٠١١/٧/١٠ تتعلق بمقاطعة حفلة بلاسيبو العام الماضي. ويطالب المدعي، الذي يقدم نفسه بوصفه «ابن عائلة عريقة ومعروفة، ورجل أعمال ذات شهرة»، بتغريم المدعى عليهم مبلغ ١٨٠ ألف دولار، تعويضاً مادياً من الخسائر التي خلفتها حملتهم. وكان ناشطون لبنانيون قد دعوا إلى مقاطعة حفلة بلاسيبو في الـ «فوروم دو بيروت» في ٢٠١٠/٦/٩ احتجاجاً على قيام فرقة الروك البريطانية بالغناء في تل أبيب قبل أربعة أيام فقط من مجيئها إلى بيروت. وبعد سنة كاملة انتبه منتج

الحفلة إلى «الخصائر المالية» التي يدعى أنها نتجت من المبادرة المعادية للتطبيع الثقافي مع «إسرائيل»، فقرر التحرك ضد تلك الحملة الـ «كيدية» والـ «مضللة» كما يصفها.. ويستند المدعى إلى حجة أساسية، هي أن المخالفات التي يلحظها قانون مقاطعة إسرائيل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٣ لا تنطبق على حفلة بلاسيبيو. كما يلاحظ أن فرقة الروك الشهيرة «لا تتعاطى السياسة».

حول هذا الحدث وكل ما يتعلّق به، كان لموقع المنار لقاءً مطوّل مع الدكتور سماح إدريس، الذي كان على رأس حملة المقاطعة، وكانت له ردودٌ على كل ما يثار من إشكاليات حول هذه القضية.

موقع المنار: برايك، ما الذي حدا بالسيد جهاد المرّ، «ابن العائلة العريقة والمعروفة»، أن يفتكّر اليوم، بعد مرور سنة ونصف السنة على الحدث، أن يرفع دعوى ضدكم، خصوصاً أن جماعته يدعون أن الحملة قد فشلت؟ لماذا إذن يطالب بتعويض خسارة قدرها ١٨٠ ألف دولار؟

إدريس: لا أعرف الجواب صراحةً، ولكنّها تبدو دوافع تجارية. فربما لدى الجماعة مشاريع جديدة يريدون تنفيذها بجلب فرق غنائية أخرى إلى لبنان، وقد تكون هذه الفرق قامت بجولة في الكيان الإسرائيلي، في إيلات أو القدس الغربية أو تل أبيب مثلاً. فربما درءاً لفشل حفلاته القادمة، مثل تلك التي أفضّلناها، أو يقول المرّ إننا أفضّلناها، في العام الماضي، بفعل تنشيط مقاطعة العدو وإحباط التطبيع الثقافي معه، ينفذ ما يقوله له مستشاروه برفع هذه الدعوى خشية أن نعود إلى التحرك نفسه، ورغبة في أن يحلوا «المسألة» منذ الآن. أعتقد أن هذا السؤال يجب أن يوجّه إلى السيد جهاد المرّ وجماعته، لأنهم يرون أن المسألة برمتها تقع تحت بند حرية التجارة والسياحة، وأنه يجب ألا تكون هناك ضغوط في هذا الجانب تحت أي عنوان. ويغض النظر عن رفع الدعوى الآن أو بعد الحملة مباشرة، فلقد كنّا في هذه المعركة قبل العام ٢٠١٠. معركتنا التي تسمى المقاومة المدنية هي ضد الكيان الصهيوني، وهي مستمرة.

موقع المنار: هل تأمل أن يردّ القاضي هذه الدعوى لكونها غير متماسكة وضبابية؟

إدريس: في تصوّري أن هذه الدعوى عبثية. فالسيد جهاد المرّ رفعها على أربع جهات، لا على مجلة الآداب فحسب، وهي جهات شعبية معروفة ولها صدقيتها: وهي «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» ولديها نحو ألف شخص نزلوا إلى الشوارع ووزّعوا بروشورات ضد الشركات الداعمة لإسرائيل، و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون»، و«حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS) وعدد أفرادها قد يصل إلى مئة ألف أو أكثر لا أعلم أي قاض سوف يقبل النظر في دعوى ضد حملة بالآلاف هنا، وحملة بمئات الآلاف في الخارج! اللافت أنه بمجرد الإعلان عن الدعوى المرفوعة ضدنا، تجهر المثأت ووقّعو عريضة لدعمنا (نصّها في صفحة سابقة). معتبرين أنفسهم طرفاً من المدعى عليهم ليست هناك من «قضية» أصلاً. فهل من المعقول أن يتم رفع دعوى ضد أنصار فلسطين في كل العالم؟ هذه مسألة غير منطقية أبداً، ومثيرة للاستغراب الشديد، ومن الصعب استيعابها

ما قدّمناه وقائع تبين حجم الفائدة التي تعود على الكيان الصهيوني. فقد تغاضى المغني الأساس في فرقة بلاسيبيو عن جريمة سفينة مرمرة، وما يرتكبه الاحتلال من جرائم. ثم إن حفلة الفرقة في الكيان الصهيوني، التي حضرها ٧ آلاف مشاهد، درت أكثر من ثلاثمئة وخمسين ألف دولار ذهبت مباشرة إلى جيوب المنظمين الإسرائيليين وأعضاء الفرقة (...). هذا بعض ما قدّمناه من معلومات وأدلة في مؤتمرننا الصحفي الذي دعا إلى مقاطعة هذه الحفلة. فكان أحرى بالسيد جهاد المرّ أن يقوم هو الآخر بعقد مؤتمر صحفي يكذب فيه ما أسماه «افتراءات». لقد أقتنعنا جزءاً من الرأي العام بمعلوماتنا، فامتنع تلقائياً عن حضور هذه الحفلة. ونفدنا أيضاً شكلاً من أشكال الديمقراطية الغربية التي يتغنّى بها المرّ: إنه ما يسمى «Picket line» أي خط للاعتراض يُنصب أمام مدخل نشاط ما للاعتراض عليه بسبب شوفيئيته أو معاداته لليهود أو... [ولكن أن يردّ علينا المرّ بهذه الطريقة بعد سنة ونصف، فهذا أمر مستغرب. وربما وجد هو ومستشاروه أنه من السهل رفع دعوى على جماعة لا تنتمي طائفيّاً أو حزبيّاً إلى أحد!

موقع المنار: في المقلب الثقافي يقولون إن «إسرائيل» باتت جزءاً من العولمة والمناخ الحضاري والفني والثقافي، وإن معظم الفرق الفنية التي تزور العالم تضع في مخطّط جولتها زيارتها هذا الكيان. هنا من الصعوبة بمكان طرد كل هذه الفرق لأنه يعني القضاء على مجد لبنان الفني!

إدريس: هذا الكلام مردودٌ عليهم، وغير واقعي، لأن هناك فرقاً فنية كثيرة امتنعت، ومئات من الفنانين والمثقفين والاكاديميين يمتنعون، عن الذهاب إلى «إسرائيل» (أفلم ير المرّ غير بلاسيبيو؟). أهمّ الفنانين الممتنعين كارلوس سانتانا،



والفيس كوستللو، وديفيد غيلمور، وروجر ووترز، ومن الفرق المتنعة ذا بيكسيز، وغوريلاز، وكلاكسونز. وبعض هؤلاء جلبوا جمهوراً أكبر لأنهم قاطعوا دولة الكيان الصهيوني، بينما حظي بعضُ داعميهما بمشجعين أقل من السابق باعتراف المرّ نفسه وإنّ مواربةً. ثم دعينا نسأل: ما هو «مجد» لبنان الفني والحضاريّ حين يكون ممزوجةً بالدم، وقائمةً على حساب الشعب الفلسطينيّ وشهداء المقاومة في لبنان منذ العام ١٩٤٨ حتى اليوم؟ إذا كان مجد لبنان يُصنع بهذا الشكل، ف«عمره ما يكون». وسننظر نحارب كلّ مَنْ يأتي إلى لبنان من داعمي الكيان الصهيونيّ.

روجر ووترز كان عضواً في فرقة مشهورة جداً، وهي بينك فلويد، لم يُغ فقط حفلته في الكيان الغاصب، بل حولها أيضاً إلى تحركٍ ضدّ جدار الفصل العنصريّ. ألفيس كوستيللو قال بعد مجرزة أسطول الحرية إنّ ذهابه إلى إسرائيل سوف يُعدّ «عملاً سياسياً»، لذلك ألغى زيارته. أما برايان مولكو، مغني الفرقة التي يدافع عنها المرّ، فيقول رداً على مذيع إسرائيليّ كان قد سأله إنّ كان ينبغي دعم إسرائيل هذه الأيام بالكلمات الآتية: «نعم، أعتقد ذلك، وخاصةً إذا أردنا ركوب البحر». وكان مَنْ كانوا على متن أسطول الحرية من الناشطين السلميين [الذين تحولوا شهداءً وجرحيّ وأسرى على يد القراصنة الإسرائيليين] هم مَنْ يُرهبون الملاحة في البحر!

**موقع المنار: يُؤخذ أنّ اهتمامك بالقضية الفلسطينية يُعدّ مُبالغاً فيه وأنت اليساريّ العلمانيّ. وهناك تصوّر برؤج له مفاده أنّ وعياً عالمياً مختلفاً ينشأ، أساسه المصالحة مع الكيان الصهيونيّ.**

إدريس: قبل أن أكون علمانياً ويسارياً أنا قوميّ عربيّ، ومن هنا نعم أنا أعد نفسي فلسطينياً. وأنا «لبنانيّ» من حيث انتماء «لبناني» الخاصّ إلى القضية الفلسطينية والقضايا العادلة وإلى إسقاط النظام الطائفيّ في لبنان العلمانيّة واليسارية لا تنفصلان عن القضايا الإنسانيّة والقوميّة. لا يكون علمانياً مَنْ يؤيّد دولة قائمةً على الفصل العنصريّ والإجرام والتفوق اليهودي. وكيف يكون المرّ يسارياً ويؤيّد الأبارتهايد؟ العلمانيّة واليسارية ومحبة فلسطين أجزاء متكاملة.

ثم إنه من غير الصحيح أنّ العالم «يتّجه نحو المصالحة مع إسرائيل». العكس تماماً هو ما يحصل، إذ تتنامى حملات مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، وحملة BDS العالميّة تكبر يوماً بعد يوم، وهناك نقابات في بريطانيا والنرويج وفرنسا ومؤتمرات تُكشف عن حقيقة الكيان وتدعو إلى مقاطعته. إسرائيل اليوم أكثر عزلةً من أيّ وقت مضى في تاريخها، فما بال هؤلاء لا يقرأون ماذا يحدث في العالم؟

**موقع المنار: يحدونا سؤال مهمّ. ما هي خلفيات هذا التغيير الثقافيّ وطريقة التفكير حيال القضية الفلسطينية وظاهرة مقاطعة الكيان الصهيونيّ في الغرب؟**

إدريس: لم يعد ممكناً أمام الإنسان الغربيّ المثقّف، صاحب الضمير الحيّ، أن يُنظر بصمتٍ إلى مجازر الاحتلال في حقّ الأطفال والعزل والأبرياء وناشطي السلام. لقد تحملت السكوت عقوداً طويلة، ولم يعد الإعلام الغربيّ قادراً على تغطية هذه الجرائم وإخفائها عن الرأي العامّ. هذا الإنسان الغربيّ انطلق من إحساس قويّ بالذنب لأنه يرى ضرائبه، التي تُدفع لإسرائيل لشراء السلاح، تُسهم في قتل الشعبين الفلسطينيّ واللبنانيّ. وهو رأى بأنّ عينه كيف اندحرت إسرائيل «الجبارة والمخيفة» من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وكيف انهزمت في عدوان ٢٠٠٦. كما أنه يرى أنّ سياسات الدول الداعمة لإسرائيل تؤدي أيضاً إلى قتل إخوانه وأبنائه في العراق وأفغانستان.

**موقع المنار: كيف يمكن أن نفعّل حملات مقاطعة الكيان الصهيونيّ كي لا يفكر أحدٌ في أن يرفع دعوى من هذا النوع؟**

إدريس: أولاً، هناك مسؤوليّة في الدرجة الأولى على المجتمع الأهليّ الذي يُفترض به أن يتظاهر وينزل إلى الشارع وإلى المحكمة، وأن يجنّد الإذاعات والصحف والإعلام كلّ في هذه المعركة. ثانياً، هناك مسؤوليّة كبيرة على حزب الله والمقاومة. فهذه القضية لا تقلّ أهميّة عن مقاتلة إسرائيل بالسلاح. إنّ مقاتلة العدو تحتاج إلى أشكال متعدّدة، وعلى رأسها مقاومة التطبيع ومقاطعة العدو الصهيونيّ. عندما تدخّل إعلام حزب الله في قضية المغربيّ المنصهين جاد المالح ألغى عرضه في مهرجان بيت الدين، ولم يرفع أحدٌ دعوى على أحد الدعاوى تُرفع من كبار الرأسماليين في هذا البلد، مثل جهاد المرّ، لأنهم يتجرؤون فقط على مَنْ «لا ظهر لهم» ولا ينتمون إلى أيّ حزبٍ أو طائفة. ثالثاً، لا ننسى أنّ هناك مسؤوليّة على المثقفين، ولكنهم للأسف أقلّ الناس تحركاً. فالمثقف في هذا البلد، بشكل عامّ، ينطلق من مواقفه وحساباته الطائفيّة والمذهبيّة ومصالحه اليوميّة: أما مثقّف السلطة بشكلٍ خاصّ فبعيدٌ عن اهتمامات الرأي العامّ، ولا يتخذ أيّ إجراء أو موقف صيداميّ.

موقع المنار: هل من كلمة أخيرة؟

إدريس: جهاد المرّ وأمثاله يريدون أن يَمنعوا حرية التعبير التي يُشتهر بها لبنان جهاد المرّ يريد أن يمنعنا من الكلام، بحيث أصبحت مقاطعة إسرائيل بالنسبة إليه هي التي تشوّه حرية الرأي والتعبير! فهل ستركنا جمهور المقاومة وحدنا في الميدان، ويرانا ندفع الثمن لجهاد المرّ وأمثاله؟ نحن ننتظر تضامناً فاعلاً ومؤثراً.



## قضية بلاسيبو في بيروت درس في الديمقراطية

بيار أبي صعب

بحار المرّ كيف يتعامل مع الدعوى التي رفعها جهاد المرّ ضد شخصيات ومؤسسات لبنانية وعربية وعالمية، في إطار ما بات يُعرف بـ «قضية بلاسيبو». النقاش حولها له فضائل تربوية أكيدة على مستوى الحياة الديمقراطية، فيما هي مخالفة لمنطق الديمقراطية الذي يضمن حرية التعبير، ويحترم الحق في الاختلاف. نكتب ذلك، متجاهلين أية خلفيات تتجاوز السعي إلى تعويض الأرباح الضائعة التي يدعيها المرّ، وقد انتظر سنة كاملة قبل اللجوء إلى القضاء.

تعود الحكاية إلى صيف ٢٠١٠، حين دعت شركته «تويو توسي» فريق الروك البريطاني إلى إحياء حفلة في بيروت، على طريق عودته من فلسطين التاريخية المحتلة. لم تصغ فرقة بلاسيبو إلى الأصوات العربية والعالمية التي طالبتها بالدول عن زيارة الكيان الغاصب، أياماً قليلة بعد مجزرة أسطول الحرية التي عزلته عالمياً. وكان أن دعت جمعيات في لبنان إلى مقاطعة حفلة الـ «فوروم دو بيروت»، حيث نظمت وقفة احتجاجية مساء العرض.

كيف تحول هذا التحرك الهادئ عملاً تخريبياً؟ هل التعبير عن الرأي جنحة يحاسب عليها القانون؟ محامو جهاد المرّ اخترعون شكلاً جديداً من الرقابة. كيف بالأحرى والتحرك لم يكن مرتبطاً بمسألة هامشية، بل بقضية مركزية تعني اللبنانيين والعرب، ألا وهي وضع حدّ للعدوان الإسرائيلي الدائم بكل الوسائل، المباشرة وغير المباشرة؟ يقدر جهاد المرّ خسائره من الحفلة المحضّة بـ ١٨٠ ألف دولار من الصعب طبعا أن نضع منطق البيزنس في مقابل منطق المقاومة، علماً أن النقاش حول دعوة الفرقة أخلاقي لا اقتصادي أو قانوني. لكن إذا كانت المبادرة المدنية، التي أطلقتها مجلة الأرباب و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون» و«حملة مقاطعة داعمي إسرائيل» وسواها، قد نجحت في ثني جزء من الجمهور عن مشاهدة الحفلة، فذلك انتصار كبير للديمقراطية... علماً أن انفضاض المدينة عن بلاسيبو قد تكون له أسباب مختلفة لا علاقة لها بحملة المقاطعة، كما يعرف النقاد وهواة الروك. في كل الأحوال، أما زال يحق للناس في لبنان أن يعبروا عن رأيهم على الساحة العامة، بوسائل حضارية وسلمية وقانونية، من دون أن يتهموا بالتخريب؟

الأخبار، ١٠/١١/٢٠١١



## جهاد المرّ يدعم معركة المقاطعة

سناء الخوري

في انتظار تعيين الجلسة الأولى في الدعوى التي رفعها عليهم مدير شركة «تويو توسي»، أجمع نشطاء المقاطعة على شكر المدعي لكونه بثّ روحاً جديدة في حملتهم.

أيام قليلة تفصل رئيس تحرير مجلة الأرباب سماح إدريس و«حملة مقاطعة داعمي إسرائيل في لبنان» و«مركز حقوق اللاجئين - عائدون» و«الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» BDS عن تحديد موعد للجلسة الأولى في الدعوى التي رفعها عليهم رجل الأعمال اللبناني جهاد المرّ. عطلة عيد الأضحى أخرت الإجراءات القضائية الروتينية، لكنّها لم تنزع عن القضية طابعها الساخن.

بثّ المرّ من حيث لا يدري روحاً جديدة في أوساط حملات المقاطعة في لبنان، بعدما خرجت المعركة القضائية عن طابعها المحلي لتطاول نشطاء عالميين أعربوا عن استعدادهم للمثول أمام القضاء اللبناني دعماً لرفاقهم. «نقلت الدعوى حملات المقاطعة إلى داخل قوس المحكمة، وأعطتها منبراً، وهذا أكبر انتصار للناشطين»: يقول المحامي نزار صاغية الذي سيتولى الدفاع عن سماح إدريس والناشطة رانيا المصري، و«عائدون»...



في صفوف الناشطين، أصبحت الذريعة الأساسية للدعوى أمراً ثانوياً. لم يعد اهتمام هؤلاء ينحصر باحتمال تغريمهم مبلغ ١٨٠ ألف دولار تعويضاً من الخسائر التي خلقتها حملتهم التي دعت إلى مقاطعة حفلة فرقة بلاسيبو في فوروم دو بيروت في ٩ حزيران (يونيو) ٢٠١٠، بعد غنائها في تل أبيب. بالنسبة إلى المدعى عليهم، تناول هذه المعركة قضية أعمق وأشمل هي حرية التعبير في لبنان. «بعد تجاهل حملات المقاطعة لسنوات، جاء الآن من يحاول تجريمها أمام القضاء»، يقول سماح إدريس، مضيفاً: «المقاطعة جزء لا يتجزأ من الديمقراطيات الغربية، حين يقف ناشطون أمام مسرح لدعوة الحضور إلى عدم المشاركة في فيلم معادٍ للسامية مثلاً. ونحن لنا كل الحق في أن نقوم بدعاية مضادة. هذا جزء من اللعبة الديمقراطية التي يكفلها الدستور.» في هذا الإطار، شكّل الناشطون لجنة للتواصل مع النواب والوزراء لجمع توقيعاتهم على عريضة داعمة كذلك شكّلوا لجنة لرصد برنامج المهرجانات والحفلات للضغط باتجاه عدم استضافة لبنان لفنانين غنوا على خشباتٍ إسرائيلية سابقاً. وستشمل حملتهم حفلة لل DJ الهولندي آرمن فان بورن الذي قدم حفلة في إيلات الصيف الماضي، وسيقدم أخرى في مجمع «بيال» بدعوة من «ميكس أف أم»، ليلة ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) المقبل. وعلى خط مواز، يبحث بعض الناشطين في رفع دعوى مضادة على المرء للمطالبة بعتل وضرر نتيجة تعسف بالادعاء.

بعيداً عن هذا الحراك، يصرّ جهاد المرء على الفصل بين دعواه القضائية ومسألة حرية التعبير في لبنان. «حرية التعبير لا تعني أنه يحقّ لك التعدي على حقوق الآخرين»، يقول في اتصال مع الأخبار، «ولا تعني حرية التعبير ترهيب الأولاد كي لا يذهبوا إلى حفلة». ويواصل شرح نظريته في حرية التعبير: «يمكنك ألا تشتري جينز ليفايس، فأنت حرّ، لكن لا يمكنك أن تأتي وتمزق الجينز الذي أردته!». ويذكر مؤسس تلفزيون الـ mtv - الذي لفت اللبنانيين ببعض التقارير العنصرية (الأخبار، ٢٠/١٠/٢٠١١) - أنه يبذل مجهوداً لإقناع الفرق بزيارة بيروت، «وفجأة يخرج من يخوفها»، وهذا يضرّ «بصيت البلد وبيهدلنا بين الأجانب». نسأله إن كان السبب الحقيقي خلف توقيت الدعوى هو التهرب من دفع الضرائب، فيردّ ضاحكاً: «بالطبع، لا». الهدف ليس مادياً، بل معنويّ بحث كما يخبرنا. «أنا شخصياً لن تؤثر عليّ خسارة ١٠٠ ألف دولار. لكنّ الجمعيات المذكورة ستشعر بثقل الغرامة ولو كانت صغيرة. الهدف أن أؤذيها مادياً، كي لا تكرر حملاتها.»

يشي كلام المرء بأنه يعيش على كوكب آخر، أو أنه في غربة عن الدعم غير المسبوق الذي شهدته حملات المقاطعة الثقافية لإسرائيل خلال السنتين الماضيتين. في هذا السياق، يذكر ناشط حقوق الإنسان وأحد مؤسسي الـ BDS عمر البرغوثي «بالنصر الهام الذي حقّته الحملة ضد شركة ألتستوم الفرنسية المتورّطة في مشروع ترام القدس الإسرائيلي» أمام هذا السجال، تبدو الكرة الآن في ملعب القضاء اللبناني... فهل سيسمح بتمرير دعوى تحوي اعتداءً واضحاً على حريات التعبير؟ وهل سيدخل نفسه في دوامة تجريم المقاطعة الثقافية والأكاديمية لإسرائيل في سابقة لم تشهدها أي دولة قبلاً؟ هنا، يؤكد وسام صليبي، الناشط في «عائدون» أنّ حملات المقاطعة تندرج ضمن احترام معاهدات جنيف «بوصفها قانوناً دولياً يكرّس الحق بمقاطعة من يرتكب جرائم بحق الإنسانية ومن يدعمه». من جهته، يصرّ سماح إدريس على أنّ حملات المقاطعة لن تتوقّف رغم الدعاوى: «سنسعى في المرات المقبلة إلى ألا تأتي إلى لبنان أي فرقة تدعم إسرائيل، أو تسهم في تلميع صورتها. لقد دعت تويو توسي توم جونز لإحياء حفلة في لبنان، وعلى حدّ علمنا شارك الفنان البريطاني في حملة تضامنية مع الشعب الفلسطيني في لندن، لهذا لن نطلق حملة لمقاطعته. المسألة مسألة أخلاقية ومبدئية وليست تجارية كما تصوّرها الجهة المدّعية... فالفرنّ تجاهل للاضهاد.»

الأخبار، ١٠/١١/٢٠١١



## مقاضاة أنصار المقاطعة في لبنان خدمة لإسرائيل

عمر البرغوثي

في البدء، أوجّه تحية عرفان وتقدير إلى سماح إدريس ومركز «عائدون» وجميع القوى اللبنانية المناهضة للتطبيع والمؤيدة لمقاطعة إسرائيل. إنهم الوجه المشرق للبنان الذي يتبنّى سلاح المقاطعة كشكل رئيس من أشكال المقاومة المدنية السلمية، لا تضامناً مع الشعب الفلسطيني فقط، بل أيضاً نضالاً ضدّ الاحتلال الإسرائيلي المستمرّ للبنان، ومناهضةً للمحاولات الجارية من قبل البعض لتطبيع العلاقات بشكل غير مباشر مع هذا الاحتلال.

♦ - ناشط حقوق إنسان، وأحد مؤسسي «حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» BDS، والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل

يبدو أن بعض اللبنانيين قد نسوا أو تناسوا أن إسرائيل ليست عدو الشعب الفلسطيني وحسب، بل عدو الشعب اللبناني والسوري والمصري والأردني وكافة الشعوب العربية أيضاً. لا مجال هنا لتذكير هؤلاء بكل ما اقترفته إسرائيل في حق شعب لبنان من جرائم منذ إقامتها في نكبة ١٩٤٨ وتشريدتها لمعظم الشعب الفلسطيني، ولكن تكفي الإشارة إلى أن تحرير مزارع شبعا اللبنانية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها يبقين ضمن أعلى أولويات العمل الوطني اللبناني حسب برامج كل الأحزاب الوطنية في لبنان.

إن الدعوى القضائية المقدمة من إحدى الشركات في لبنان ضد نشطاء مقاطعة إسرائيل مريبة في مضمونها وتوقيتها. فهي تأتي في خضم النمو الهائل الذي تشهده «الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» (BDS)، وبعد أشهر قليلة من قرار البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) الذي جرم تأييد المواطنين الإسرائيليين لحملة BDS. وبينما لم تقم إسرائيل حتى الآن باستغلال هذا القانون لمقاضاة أي مواطن، يهودي أو فلسطيني، نجد من يحاول أن يطبق هذا القانون الظلامي في لبنان! إن هذه الدعوى ليست فقط ضد شرفاء لبنان الذين يقفون ضد إسرائيل وضد المواطنين معها، بل هي أيضاً ضد المجتمع المدني الفلسطيني الذي دعا بغاليته الساحقة منذ العام ٢٠٠٥ في نداء تاريخي إلى مقاطعة إسرائيل، وضد مئات الآلاف مناصري حملة BDS في أرجاء العالم.

فلتقاضونا جميعاً، إذن! فليس لدينا ما نخجل منه أو نخفيه، بل على العكس تماماً: نحن نفخر بالدور المميز والمتصاعد الذي باتت تلعبه حملة مقاطعة إسرائيل، بكل شركائها في أنحاء العالم، في محاصرة دولة الاحتلال، لدرجة أن قادة الأخيرة نعتوا حملة BDS بـ «الخطر الإستراتيجي» الذي قد يتحوّل إذا لم «يعالج» إلى «خطر وجودي» يهدد إسرائيل.

إن حملة مقاطعة إسرائيل تُعدّ أوسع تحالف في المجتمع المدني الفلسطيني. فهي تضمّ ائتلافات حق العودة، واتحادات النقابات المهنية، والمؤسسات الأهلية، والحركات الشعبية، وتحالف القوى الوطنية والإسلامية. والحملة، الأخذة في الانتشار عالمياً بسرعة فاقت كل توقع، تحظى اليوم بتأييد بعض أهم مؤسسات وأطر المجتمع المدني الدولي. من نقابات عمالية، واتحادات الأكاديميين، وبعض أشهر الفرق العالمية، ومجموعات كنسية ويهودية تقدمية، بالذات في الغرب، وأيضاً في جنوب أفريقيا والهند والبرازيل وغيرها. كما أن الحملة باتت تتوسّع في الوطن العربي: فأصبحت هناك لجنة BDS في كل من المغرب والكويت وقطر والأردن، بالإضافة إلى لبنان، الذي شهد أول وأهم حملات شعبية منظمّة (خارج فلسطين المحتلة) ضد إسرائيل منذ سنوات عدة، بل قبل إطلاق الغالبية الساحقة من المجتمع المدني الفلسطيني نداءه التاريخي لمقاطعة إسرائيل عام ٢٠٠٥!

لقد أدانت «اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل»، التي تقود حملة المقاطعة، الدعوى القضائية في لبنان ضد أنصار المقاطعة في بيان رسمي جاء فيه:

«إن محاولة ترهيب ناشطي مقاطعة إسرائيل في لبنان ستبوء بالفشل لأنها تضع الريح فوق حقوق الإنسان والقانون الدولي، ولأنها - بغض النظر عن النوايا - تخدم الأهداف الإسرائيلية الرامية إلى كسر شوكة المقاطعة في لبنان، ما يضعها في تناقض مع شرفاء لبنان وفلسطين، بل والأمة العربية كلها أيضاً. تدعو اللجنة الوطنية للمقاطعة جميع حلفائها في المجتمع المدني العربي والدولي إلى ممارسة الضغط الأخلاقي الفعال من أجل إسقاط هذه الدعوى المشبوهة ولحماية حقوق الناشطين اللبنانيين المدافعين عن كرامة لبنان ومنعته.»

لا مجال للشك في أن فرقة بلاسييو التي دعته شركة تويو توسي في حزيران ٢٠١٠ وعام ٢٠٠٤ متواطئة مع إسرائيل وخدمت عن وعي، من خلال خرقها المقاطعة الثقافية لإسرائيل، الحملة الرسمية الإسرائيلية المسماة Brand Israel، أو «ماركة إسرائيل»، التي أطلقتها وزارة الخارجية الإسرائيلية عام ٢٠٠٥، بدعم من أقطاب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا، بهدف تجميل صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي وحرف الأنظار عن جرائمها وانتهاكاتها للقانون الدولي وحقوق الإنسان. إن دعوة بلاسييو إلى الغناء في لبنان، بعد توطنها مع إسرائيل، وبعد تصريحات أحد قادتها [إريان مولكو] التي دافع فيها عن المذبحة الإسرائيلية ضد أسطول الحرية، تتناقض تماماً مع حالة العداء لإسرائيل في لبنان، وليس فقط مع حملة المقاطعة التي دعا إليها المجتمع المدني الفلسطيني.

إن أي شركة تعدي على نشطاء المقاطعة في لبنان وتحاول كم أفواههم وترهيبهم لا بد أن تتوقّع منطقياً أن يقوم نشطاء المقاطعة، لا في فلسطين المحتلة وحسب بل في العالم العربي وفي دول أجنبية عدّة أيضاً، بالدعوة إلى مقاطعة هذه الشركة ذاتها بكافة الأشكال السلمية والقانونية. ولن يعتقد أن حملة BDS غير قادرة على ذلك، أدكر بالنصر المهم الذي حقّقه الحملة مؤخراً في المملكة العربية السعودية، إذ توجّهت حملة مقاطعة دامت أكثر من ثلاث سنوات ضد شركة «الستوم» الفرنسية - بسبب تورطها في مشروع «ترام القدس» الإسرائيلي الذي يخدم المستعمرات اليهودية المقامة على



الأرض الفلسطينية المحتلة - بقرار سعودي باستثناء الستوم من عقدٍ يقدّر بعشرة مليارات من الدولارات. وقد أكد دبلوماسي سعودي أنّ حرمان الستوم من العقد جاء نتيجةً لانتهاكها القانون الدولي في القدس المحتلة. فلنُسقط الدعوى ضدّ أنصار مقاطعة إسرائيل في لبنان؛ فهي لا تخدم سوى إسرائيل، بغضّ النظر عن النوايا.

فلسطين



«اقطعوا يد من يقاطع إسرائيل!»

نصري الصايغ

من أقوالهم تعرفونهم. يقولون: «لغتك خشبيّة. كّفوا عنّا. الحديث عن فلسطين هرطقة. المقاومة المسلّحة تشبيح إقليميّ. المقاومة السلميّة تجارة إعلاميّة مقاطعة إسرائيل عمل غير حضاري.» أما عندما يصلون إلى الربيع العربيّ، فيطأطئون أقلامهم، ويكتبون إنشاءً خشبيّاً في مديحه، شرط ألا يصيبهم شيءٌ منه، إذ غايةً آمالهم ومشتهاها أن تبقى أميركا راعية هذه المنطقة، ولو بنعالها، وأن تظلّ حكوماتُ الوراثة الملكية والأميريّة آمنة، ولو بقمعها ونهبها، وأن لا يكون لأهل «حضارة وثقافة» الأناقة الغربيّة سوى النوويّ الإيرانيّ البربريّ الذي يشكّل خطراً حضاريّاً وإنسانيّاً على العالم وعلى العرب.

من صمتهم تعرفونهم: لا يقولون شيئاً عن التطبيع العربيّ مع إسرائيل، عن كامب ديفيد، عن علاقات قطر العننيّة بقيادات إسرائيليّة، عن علاقات المملكة العجوز السريّة بإسرائيل، عن مكاتب التمثيل في عدر من العواصم، عن عمرو موسى الذي فاجأه انسحاب أردوغان في دافوس إبّان مواجهته رئيس إسرائيل. لا يقولون شيئاً عن كتّاب وفنّانين ومثقفين يتهاونون في التعاطي مع الإسرائيليين.

من أقوالهم تعرفونهم ومن صمتهم تعرفونهم: إنهم الذين يخجلون من تاريخهم السابق، قومياً ونضالياً وفلسطينياً، ويخجلون من كتاباتهم السابقة، ويرغبون في أن يمحو «تخلّفهم» الثوريّ، ويتبرأون من مغامرة النظافة والبراءة لتمرير لوثة «الافتتاح» على العالم - وإسرائيل من هذا العالم، كأنها السويد أو النروج أو الفاتيكان.

من أقوالهم وأفعالهم تعرفونهم: فهم، إذا اعتدّي على آيةٍ أو على مقدّس ديني إسلاميّ في أيّ دولة غربيّة، أو إذا أقدم رسامٌ كاريكاتوريّ على مزج سخريته بما هو مؤلّه عندنا، أو إذا أقدم كاتبٌ على تدبيح آيات شيطانيّة كادّب للقراءة فقط.. إذا حصل مثل هذا، قامت قيامة «المؤمنين»، وانهالوا تخريباً وغزواً وإحراقاً، وأصدروا فتاوى بالقتل، ورددوا الأموال للتنفيذ. هؤلاء صامتون على المقدّس الأمثل، فلسطين، بمساجدها وكنائسها ومقدّساتها وقُدس أقداسها، صامتون على شعب يُنتهك قمعاً وقتلاً وتشريداً وقصفاً واستيطاناً ودوساً لمقدّسات. إننا نعيش في عالمٍ مزدوج: يلتقي فيه برابرة معاصرون، على الطريقة الغربيّة، مع برابرة قادمين من «أهل الكهف» المشرقيّ.

مناسبةً هذا الكلام هي الدعوى القضائيّة المقدّمة من إحدى الشركات في لبنان ضدّ نشطاء مقاطعة إسرائيل، المتمثّلين في الدكتور سماح إدريس و«مركز عائدون» وعدد من القوى اللبنانيّة المناهضة للتطبيع والمؤيّدّة لمقاطعة إسرائيل. وجريمة هؤلاء أنهم دعوا إلى مقاطعة حفل لفرقة بلاسيبو في بيروت، كانت قد دعت إليه شركة «تويوتوسي» في حزيران ٢٠١٠ ومعروفٌ بشكل قاطع قائدها برايان مولكو، الذي دافع عن المذبحة الإسرائيليّة التي طالت مدنيين حضاريين جدّاً كانوا على سفينة الحرية المتوجّهة لمساعدة أهالي غزّة في محاولة رمزيّة لفك الحصار عن القطاع.

هذه فرقة فنيّة «حضاريّة» و«غربيّة»، يجب ألا تُحرّج أنفسنا أمام العالم عبر الدعوة إلى مقاطعتها، لأنه سيُعتبرنا برابرةً ومثخلفين ومن أعداء الانفتاح الثقافيّ والحوار بين الحضارات. وعليه، فإنّ الدعوة إلى مقاطعتها انحرافٌ إنسانيّ؛ إضافةً إلى أنها سيّبت ضرراً للشركة الداعية.

لقد بلغ الزيف مداه. تراجع الوعي إلى دركاته الدنيا. تغلّبت المصلحُ والوظائفُ والأرصدة على المبادئ والقيم والأهداف النبيلة لقد بلغ الانحطاط السياسيّ أسفله، وبات على من يتعاطى السياسة النظيفة أن يدافع عن نفسه أمام المحاكم وفي الإعلام لأنه يتعاطى المنشطات الأخلاقيّة والمبدئيّة.

معيبٌ جدّاً أن ننسى حفلة الشاي في مرجعيون. لقد كان التطبيع هناك، عبر رشفات الشاي المرّ، والابتسامات المضيفة، أمراً طبعياً جدّاً، ويمكن التساهل معه. معيبٌ جدّاً أن تصبح الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل ومن يتعامل معها جريمة يعاقب عليها القانون.

مبروك، في هذا الزمن اللبناني المتخاذل، العقاب الذي ستناله حركة المقاطعة. والعار، كلّ العار، لأولئك الذين ينالون براءة الارتكاب . ارتكاب التعامل السهل، والمُرَضِيّ عنه، مع إسرائيل.  
إنه زمنٌ لبنانيّ، ضدّ زمن الربيع العربيّ.

السفير، ١٢/١١/٢٠١١



## حوار مع سماح إدريس

حوار، أجراه:  
محمد ديبو

١ - من دعوى فخري كريم إلى دعوى جهاد المرّ، كأنك يا دكتور سماح لا تخرج من دعوى إلا لتدخل في أخرى! من يسعى وراء من: أنت أم المشاكل؟

لا أعتقد أنني طلبُ مشاكل. ولديّ من الأعمال والهموم ما يفرض عن حيوات كثيرة! أنا أودّي ما اعتبره أمرًا بدهياً لكلّ ناشطٍ و«متقفٍ» معنيّ بالشأن العامّ، وهو أن أسعى إلى نشر ما يعني الناس ويخفيه المتسلّطون حمايةً لمصالحهم.

الدعوى القضائية الأولى جاءت بعد دعوة وجهها رئيس «دار المدى» فخري كريم (وليّ) عام ٢٠٠٧ إلى مجموعة من المثقفين العرب لحضور مهرجان في كردستان - العراق. فتناسى معظم هؤلاء هوية هذا المهرجان، وصفة الداعي إليه (وهو صاحب أدوار سياسية ملتبسة تستدعي النقد الشديد من كلّ مناهض للاحتلال الأميركي للعراق وكلّ حريص على ما تبقى من سمعة طيبة ليسار العربيّ). وتناسوا ما يحصل في كردستان من «ديمقراطية» مزيفة تحت الاحتلال، ومن انتهاك لحقوق المرأة والصحفيين، ومن وجود مكاتب الموساد الإسرائيليّ. فكتبت وقتها افتتاحيةً موثقةً في مجلة الأراب عام ٢٠٠٧ عن هذه الموضوعات، وهو ما استفزّ فخري كريم، الذي كان قد غدا في غضون تلك السنوات (وإلى الآن) مستشاراً لرئيس جمهورية العراق تحت الاحتلال، فادعى عليّ، قبل أن يستنفر كلّ أبواقه لاتهامي بالعمالة لصدّام حسين. و«بالعواء الكريه!»

أما الدعوى القضائية الثانية فمردّها إلى أنني، مع مجموعات شريفة داخل لبنان معادية للصهيونية، ومنها «الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها» BDS، فضحنا فرقة موسيقية بريطانية (پلاسيبو) كانت تنوي المجيء إلى لبنان في حزيران ٢٠١٠ (وجاءت فعلاً للأسف) على أثر إحيائها حفلةً في تل أبيب وزاد الطين بلّة أنّ هذه الحفلة حصلت بعيد التعرّض الإسرائيليّ الوحشيّ لأسطول الحرية (ماقي مرمرة) في عرض المياه الدولية - وهو أسطول مؤلّف من ناشطين دوليين (استشهد منهم تسعة أترك) كان يرمي إلى تقديم الغذاء والدواء لأهالي قطاع غزة المحاصرين منذ سنوات عدّة وقتها، عقدنا مؤتمراً صحافياً بيّنا فيه أنّ إحياء الفرقة حفلاً في الكيان الصهيونيّ يدخل ضمن معايير المقاطعة التي سنّها الـ BDS فإحياء الحفل هناك يتجاهل جرائم إسرائيل، ويغفل عن سياسة التمييز العنصريّ التي تمارسها - بما في ذلك منعها اللاجئيين الفلسطينيين من حقّهم في العودة إلى ديارهم إسرائيل تريد من العالم أن يفصل بين سياستها وسياحتها، وأما أنصار المقاطعة فيصرون على ترابط الأمرين، وعلى أنّ أيّ فصل بينهما يخدم الاحتلال والعنصرية لا «الفن» - وهذا هو ما أقرّه كلّ الذين ألغوا حفلاتهم في الكيان الصهيونيّ، من كارلوس سانتانا إلى ناتاشا أطلس، مروراً بروجر ووترز وألفيس كوستيللو وغوريلاز وكلاكسونز وذا بيكسيز ولذلك دعونا الناس في ذلك المؤتمر الصحفيّ إلى الامتناع عن حضور حفل پلاسيبو في بيروت وأوضحنا أنّ برايان مولكو، المعنيّ الأساسيّ في پلاسيبو، أيد، في مقابلة مع التلفزيون الإسرائيليّ، الهجوم الإسرائيليّ على أسطول الحرية، وإنّ بطريقة قد تبدو متهمّة لدى البعض (علماً أنّ التهكم في معرض الجريمة لا يخفّف من حقارة التأييد اللاأخلاقيّ) فكان أن برز لنا منظم الحفل في بيروت، السيد جهاد المرّ، بعد سنة ونصف السنة من انعقاد ذلك المؤتمر، ورفع دعوى علينا بحجة تكبيده «خسائر باهظة» قدرها بثلاثة آلاف بطاقة، ثم عاد بعد سطرين فقدرها بمئات البطاقات، قبل أن يقرّر الرقم السابق جواباً نهائياً (حسب مصطلح جورج قرداحي)، زاعماً في كلّ الأحوال أننا أربنا الجمهور بحملتنا «الكيدية»

في الدعويين، دعوى الوليّ ودعوى المرّ، القضية بالنسبة إليّ واحدة إنها مسعى واضح لمنعنا من حقنا في التعبير، ومنعنا من ممارسة واجبنا - كنا مسؤولين تجاه مجتمعنا وناسنا - عن كشف المستور والانتصار للعدالة.

٢ - لماذا تأخر المرّ في رفع الدعوى حتى الآن، خاصة أنّ الحملة التي قمتم بها ضدّ پلاسيبو كانت العام الماضي؟ وهل ترى أنّ أطرافاً أخرى غير المرّ تقف خلف الأمر وساهمت في التحريض؟





أنا لا أفقه بدواعي التجار والرأسماليين الكبار. ربّما يكون المرّ يخطّط لدعوة فريقٍ أخرى زارت «إسرائيل» أو صرّحت بما هو أسوأ من تصريح برايان مولكو، ويريد أن يقطع الطريقَ علينا كي لا نحثّ الناسَ على المقاطعة من جديد. وربّما يكون قد أن اليومَ وأنّ تسديد ما عليه من استحقاقاتٍ مالية، فاكتشف الخسائر التي تكبّدها، سواءً بسبب المقاطعة أو بسبب «فقدان بلاسييو بريقه» (بحسب مقالٍ لبشير صفيير في جريدة الأخبار) أو لأسبابٍ أخرى.

في كلّ الأحوال، وبغضّ النظر عن «خسائر» المرّ وأسبابها، فإنه كان عليه ألا يتورّط في دعوة بلاسييو، مهيناً الشهداء وعوائلهم وكلّ داعمي مقاطعة إسرائيل. وكان عليه، في أسوأ الأحوال، أن يسحب تلك الدعوة بعد تصريح مولكو التلفزيوني الشهير، وأن يكتفي بالخسارة المترتبة على تكاليف الدعاية وحجوزات الفنادق وما إلى ذلك، أسوةً بالمنظّمين الإسرائيليين الذين تكبّدوا خسائرهم أيضاً من جرّاء امتناع أليس كوستيللو وغيره عن الذهاب إلى «إسرائيل» بعد أيام فقط من مجزرة أسطول الحرية. إنّ خسائر المرّ، إنّ حصلت فعلاً بسبب دعوتنا الديمقراطية والسلمية إلى مقاطعة بلاسييو، هو المسؤول الأول عنها! لكنه بدلاً من سحب دعوة بلاسييو إلى بيروت، رفع دعوى على أنصار فلسطين في لبنان وفلسطين والعالم، وانقضّ على مجلة ثقافية «مهمة» (باعتزافه هو في مداخلة هاتفية على إذاعة «صوت الشعب» قبل أسابيع)، وعلى مركزٍ للاجئين الفلسطينيين الفقراء، مطالباً إياهم جميعاً بدفع ١٨٠ ألف دولار!

أما عن الشقّ الثاني من السؤال، فلا أعرف إذا كانت هناك جهاتٌ أخرى دفعت المرّ أو ساهمت في تحريضه، ولا أتمنّى ذلك بالتأكيد ولكنّ المهمّ أن يدرك أنّ ما فعله، عن غفلةٍ أو صحوةٍ، لا يخدم لبنان، بل العدو الإسرائيلي، على ما جاء في بيان «اللجنة الوطنية للمقاطعة في فلسطين» (بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠١١)

٣ - ما حظوظُ الدعوى في النجاح أمام القضاء، خاصةً أنّ المبلغ الذي يطالب به خصمكم هو ١٨٠ ألف دولار؟ وكيف ستندبره؟

أفضل أن أسجّن على أن أدفع قرشاً لمن جاء بفرقةٍ خرقت معايير المقاطعة العالمية لإسرائيل ولعلّه من المفيد هنا أن أذكر بتلك المعايير كما جاءت في بعض أدبيات الـ BDS «إنّ الدخول في علاقات توصف بالسياسية في ظروف الاضطهاد والقمع الراهنة يعبر، في الحقيقة، عن موقفٍ سياسيٍّ بامتياز، هو الإحجام المتعمد عن مقاومة الاضطهاد، أو حتى التفكير فيه.»

ثم إنّ هذه الدعوى هي، أيضاً وأساساً، ضدّ حرية التعبير التي نعزّ عليها بالنواجذ، هنا في لبنان، في وجه القمع الرسمي العربي وقمع الطوائف المتخالفة والمتحالفة. فكما أنّ رجال الأعمال والمنتجين السينمائيين ومنتجي السلع الاستهلاكية يصرفون الأموال السخية للدعاية لمنتجاتهم، فإنّ من حقّي - ضمن نطاق حرية التعبير التي يكفلها الدستور اللبناني - أن أقدم «دعايةً مضادة» ثم أليس هذا ما تسمّع به، بل وتشجّع، الديمقراطيات الغربية التي يتشدّق بها المرّ؟ ألم يأت حديث المعترضين على الأفلام «المعادية للسامية» أو للنساء أو للمسيح (كما في الاعتصامات الكثيرة أمام دور السينما الغربية التي كانت تعرّض فيلم «إغراءات المسيح الأخيرة»)؟ وما معنى ادّعائه، هو ومحطة MTV التي يملكها، مناهضة التوتاليتارية العربية إنّ كان يريد أن يمنعنا من نشر الحقائق التي تصلنا والمواقف التي نعتنقها في لبنان؟

٤ - يستند مقدّم الدعوى إلى معلومات تقول بأنّ قانون مقاطعة إسرائيل، الصادر بتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٥، لا تنطبق على حفلة بلاسييو. كما يلاحظ أنّ فرقة الروك الشهيرة «لا تتعاطى السياسة». كيف تردّ على ذلك؟

لن أدخل في نطاق الشؤون القانونية لأنها ليست من عملي كناشط، بل من عمل المحامين ولكنّي أعلم أنّ هناك مئات من المحامين الذين يعتقدون أنّ القانون المذكور يعاقب التطبيع الفني والثقافي والأكاديمي، وإنّ لم ينصّ على ذلك بشكلٍ مباشر، لأنّ هذا التطبيع يخدم في النهاية «مصلحة إسرائيل» (والكلمتان وردتا فعلاً في نصّ هذا القانون).

والآن، كيف يخدم إحياء بلاسييو حفلاً في تل أبيب «مصلحة إسرائيل»؟

يخدمها بالأشكال الآتية: (١) إخبار العالم أنّ إسرائيل بلدٌ يتمتّع بالموسيقى والحضارة والأمان والسلام بغضّ النظر عن سياسته الإبادية والعنصرية ضدّ السكان الأصليين والدول المجاورة. (٢) ترويج إسرائيل عالمياً كمنتجعٍ سياحيٍّ آمنٍ وممتعٍ. (٣) كسر العزلة الدولية شبه الخانقة التي طوّقتها، وبخاصةً بعد مجزرة أسطول الحرية، ما أدّى إلى امتناع عشرات الفرق والمثقفين والأطباء والنقابين والأكاديميين في العالم عن إحياء مهرجانات أو المشاركة في مؤتمرات هناك، بل دفعت مشاهير سينمائيين أمثال ميغ رايان وداستن هوفمان إلى الامتناع عن حضور مهرجان القدس السينمائي في حزيران ٢٠١٠ عقب المجزرة المذكورة (٤) إنّ أيّ حفل أو مهرجان إنما يزيد من الحركة الاقتصادية داخل المنطقة التي يجري فيها؛ فحضور ٧٠٠٠ متفرّج إلى حفل بلاسييو في تل أبيب (وهذا هو الرقم المعلن) أكسب منظّم المهرجان الإسرائيليين عشرات (أو مئات) ألوف الدولارات، ونشط حركة الفنادق والمطاعم والمواصلات في تل أبيب.

فإذا أضفنا تصريح المغني الأساسي لپلاسيبو بأنه يدعم إسرائيل «خاصةً إذا أردنا ركوب البحر» (في إشارة خسيصة ورخيصة إلى مجزرة أسطول الحرية)، اكتملت كل دوافع مقاطعة هذه الفرقة، سواء نص القانون اللبناني على ذلك بشكل صريح أو لم ينص. وأنا، في كل الأحوال، أدعو إلى تعزيز قانون المقاطعة لعام ١٩٥٥ وإلى توضيحه بالقول إن ما «يخدم مصلحة إسرائيل» لا يقتصر على التعامل التجاري وحده بل يشمل أيضاً ميادين الفن والسياحة والنشر والثقافة والعلوم وكل ما من شأنه الإسهام في جعل إسرائيل الاحتلالية العنصرية «كياناً طبيعياً».

٥ - هناك عدد من المثقفين أيديوكم، ومنهم إلياس خوري ومريد البرغوثي. كيف ترى حركة تضامن المثقفين في هذه المعركة؟ وما فائدة هذا الأمر من الناحية العملية؟ ومقارنةً بمعركتك مع فخري كريم سابقاً، كيف تقيم دور المثقفين في الوقوف بعضهم إلى جانب البعض الآخر؟

المثقفون العرب مخيَّبون لآمال بشكل عام. فقد صاروا جزءاً من السلطة، أو النظام الطائفي، أو الخدر الشامل، أو البلادة الكاسحة. هناك بعض المثقفين الذين وقفوا معنا، ومنهم من ذكرت في سؤالك. ولكنهم أقل عدداً. بالتأكيد من أولئك الذين ساندونا في دعوى مستشار الطالباني. وسبب ذلك هو أن دعوى المر لم تنتشر بعد إعلامياً انتشار دعوى فخري كريم، ولا شك عندي في أنها ستحظى بإدانة لا تقل شدةً وشمولاً عن هذه لأن دعاء الشعب العربي للدعوى الإسرائيلي أقوى من أي دعاء آخر.

ولكني أرى أن علينا أن نوسع من مفهوم «المثقف»: إذ ليس المثقف هو من يكتب القصيدة أو الرواية أو المقالة أو المسرحية أو السيناريو فقط، ولا هو الفنان والنحات والمخرج... فحسب، إنما هو أيضاً، إن لم يكن أولاً وأخيراً، كل من يتدخل في الشأن العام لينصر قضيةً محقةً، بل رب متعلم غير مثقف، ومثقف غير متعلم. ومن هذا المنطلق، فإن المتضامنين معنا في الدعوى الجديدة يبشرون ببداية حملة ممتازة: فهم يشملون سياسيين وناشطين من مختلف المشارب، وطلاباً جامعيين، ومحامين، وفنانين، وهيئات «مجتمع مدني» فعالة. الأهم أن التأييد لا يقتصر هذه المرة على اللبنانيين والعرب وبعض الدوليين، بل يشمل اليوم مئات الدوليين من أنصار مقاطعة إسرائيل، الذين لا أشك في أنهم سيبلغون الآلاف خلال فترة وجيزة. وهؤلاء مثقفون بالمعنى التقليدي المعهود (كتاب، محامون...) وبالمعنى الأوسع أيضاً (متدخلون في المجال العام لتغييره باتجاه أكثر عدالة). وكلهم يقفون وقفةً واحدةً، من بيروت إلى واشنطن، مروراً برام الله وباريس ولندن واستوكهولم ودبلن، كي يقولوا إن الدعوى الموجهة إلى أنصار المقاطعة في لبنان تناولهم هم أيضاً.

٦ - كيف ترى أفق مقاطعة إسرائيل في ظل الربيع العربي؟ هل سيكون زوال هذه الأنظمة الديكتاتورية مفيداً لتوسيع حملة المقاطعة وتفعيلها؟ أم أن الأمر لن يتغير؟

لا حتمية تاريخية في هذه المسألة، بل الأمر يتوقف على نوع الديمقراطية الذي سيُنشأ بعد هذا الربيع العربي: فقد يقتصر على حرية التجارة وحرية التعبير، من دون أن يرتبط بأفق قومي وإنساني معاد للصهيونية وللرأسمالية المتوحشة؛ وقد يكون مرتبطاً بمشروع تحرير فلسطين والتخلص من أشكال الاستعمار الجديد. الجواب عن سؤالك، إذن، يتوقف على استمرار الثورات العربية أو اقتصارها على استبدال رمز برمز.

على أنني أرى، من حيث المبدأ، أن أي تطور نحو العدالة والكرامة داخل كل قطر عربي إنما هو خطوة في اتجاه تحرير فلسطين وحريةها. أصلاً، لن يحرر فلسطين إلا الأحرار. لا أتصور أن سجيناً سورياً أو مضطهداً مصرياً يمكن أن يحرر فلسطين! علينا أن نخوض المعركتين - معركة تحرير فلسطين من الصهيونية ومعركة تحرير الداخل العربي من الاستبداد والتبعية - بالتوازي والتكامل.

٧ - سماح إدريس، أما تعبت من المعارك؟ هل تشعر أحياناً باليأس والخذلان بعد عودتك وحيداً إلى البيت وانفصاض المتضامنين؟ ومن أين تستمد عزيمتك؟

أشعر في كثير من الأحيان باليأس والخذلان، ولكني قليلاً ما أعمل بمقياس الأمل أو التفاؤل. فلو عملت بمقياسهما لتوقفت عن التحدي منذ زمن طويل. أفضل أن أعمل بمقياس العدالة - وأنا في هذا لست وحيداً، بل أعمل مع كثيرين مازالوا يتمسكون بفلسطين وبجذوة العدالة في صدورهم. وإذا كان غرامشي يقول «تشاؤم العقل تفاؤل الإرادة»، فإني طالما أردت «تشاؤم العقل عدالة القضية»: بمعنى أنني أحارب تشاؤم عقلي بما أملكه من إيمان بعدالة القضية.

من أين يأتي إيماني بعدالة القضية؟ يأتي في الأساس من الوفاء للشهداء والأسرى، ومن الوفاء أيضاً لكوكبة جليلية من المثقفين والناضلين - أمثال سهيل إدريس وجورج حبش وإدوارد سعيد وسعد الله ونوس ورثيف خوري وعبد الرحمن منيف وجوزيف سماحة. هؤلاء رحلوا، لكن دويهم بقي هادراً في نفسي.

القدس العربي، ١١/١١/٢٠١١